المجموعة حققت 14 مليار ريال إيرادات.. و2٪ ارتفاع قاعدة العملاء إلى 117 مليون عميل

818 مليون ريال قطري أرباح مجموعة «Ooredoo» بالنصف الأول

الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني

الشيخ سعود بن ناصر آل ثاني

■ فيصل آل ثاني: التحول الرقمي والتكنولوجيا يمثلان القوة المحركة لمجموعة «Ooredoo»

■ سعود آل ثاني: 200 ألف مشترك بباقات «5G» في قطر.. ونصف مليون لباقات الدفع الآجل

أعلنت مجموعة «Ooredoo» عن نتائجها المالية للنصف الأول المنتهي في 30 يونيو 2020، حيث انخفض صافي أرباح المجموعة المخصصة لمساهمي «Ooredoo» بنسبة 3٪ إلى 818 مليون ريال قطري، مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، نتيجة لانخفاض الأرباح قبل اقتطاع الفائدة والضريبة والاستهلاك وإطفاء الدين، الذي تم تعويضه جزئيا بظروف أكثر ملائمة لسعر صرف العملة الأجنبية مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

وقالت المجموعة في بيان صحافي، ان الإيرادات انخفضت بنسبة 3٪ عما كانت عليه في الفترة ذاتها من العام الماضي لتصل إلى 14,1 مليار ريال، نتيجة لآثار جائحة كورونا، أما انخفاض مبيعات الأجهزة وأعمال التجوال، إلى جانب الضعف في الاقتصاد الكلي في بعض أسواق المجموعة، فقد عوضها جزئيا نمو قوي في إندونيسيا وتونس وميانمار.

وأشارت الى ان أرباح المجموعة قبل اقتطاع الفائدة والضريبة والاستهلاك وإطفاء الدين انخفضت بنسبة 5٪ مقارنة بما كانت عليه في الفترة ذاتها من العام السابق ووصلت إلى 6 مليارات ريال، متأثرة بالقيود المفروضة على الحركة بهدف الحد من انتشار كورونا في أسواقنا، بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي الذي يتسم بالتحديات في كل من الجزائر والكويت والعراق وسلطنة عمان. وشكلت أعمال البيانات أكثر من 50٪ من إجمالي الإيرادات، مدفوعة بريادة مجموعة «Ooredoo» في خدمات البيانات ومبادراتها فيما يتعلق بالتحول الرقمي عبر مختلف الدول التي نتواجد فيها، وتتمتع المجموعة باحتياطيات نقدية ومستويات سيولة جيدة تمكنها من استيعاب الآثار الناتجة عن جائحة كورونا خلال 2020.

ومكنت مجموعة Ooredoo أعداد أكبر من المستخدمين من العمل والدراسة والتواصل اجتماعيا عن بعد، ما ساهم في ارتفاع قاعدة عملائها بنسبة 2٪ ليصل عددهم إلى 117 مليون عميل، الأمر الذي عززه ارتفاع عدد العملاء في كل من ميانمار وقطر خلال النصف الأول 2020.

قدرات رقمية قوية

وتعليقا على النتائج، قال رئيس مجلس إدارة مجموعة «Ooredoo» الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني: «تمكنت المجموعة من خلال موقفها المالي القوي ووجود شركاتها في مناطق جغرافية متنوعة، من بناء شركة تتميز بالمرونة، ما مكنها من التكيف مع الظروف الاستثنائية التي فرضها وباء كورونا، حيث مكنت القدرات الرقمية القوية والتكنولوجيا المبتكرة المتوافرة للمجموعة من احتواء انخفاض صافي أرباحها جزئيا على الرغم من انخفاض الإيرادات. ونتيجة لذلك، حققت مجموعة Ooredoo صافي أرباح خلال النصف الأول 2020 بلغ 818 مليون ريال، والذي يعد انخفاضا طفيفا عن صافي الأرباح التي حققته الشركة في الفترة ذاتها من العام السابق. ولابد من القول بأن التحول الرقمي والتكنولوجيا مازالا يمثلان القوة المحركة لمجموعة Ooredoo، فقد مكنتنا استثماراتنا المبكرة في هذا المجال من الاستجابة بطريقة انسيابية لبيئة التشغيل الجديدة وخدمة عملائنا بطريقة آمنة ومريحة. وحتى نتمكن من استيعاب النمو الكبير في حركة البيانات خلال الجائحة، فإننا مستمرون في مساعينا لتحسين تدفق حركة البيانات عبر شبكاتنا الثابتة والجوالة. وبالإضافة لما سبق، فقد تم تنفيذ عدد من الأنشطة التي تهدف إلى مشاركة الخبرات والتشاركية عبر شركات المجموعة للمساعدة في التقليل من الموارد اللازمة والفترة اللازمة للوصول إلى السوق.

أداء قوي

من جانبه، قال الرئيس التنفيذي لمجموعة «Ooredoo» الشيخ سعود بن ناصر آل ثاني: «حققت مجموعة Ooredoo إيرادات بلغت 14,1 مليار ريال في النصف الأول، وانخفضت بنسبة 3٪ مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي بسبب القيود على الحركة التي تم فرضها لاحتواء انتشار الفيروس، وانخفاض مبيعات الأجهزة، وضعف الاقتصاد الكلي في بعض أسواقنا. وقد تم تعويض ذلك جزئيا بأداء قوي في كل من إندونيسيا وتونس وميانمار. فقد ارتفعت إيرادات Ooredoo اندونيسيا بنسبة 6٪، مدفوعة بتحديث استراتيجيتها، ودعمت خطة Ooredoo تونس بتطبيق خطة لإيجاد القيمة تحقيق زيادة في إيراداتها بنسبة 6٪. كما دعم الطلب القوي على البيانات إيرادات Ooredoo ميانمار بنسبة 8٪ خلال الفترة.

وأضاف: «أما في سوقنا الأول قطر، فقد تجاوز عدد عملاء خدمتنا للاتصالات الجوالة آجلة الدفع نصف مليون عميل، في حين بلغ عدد المشتركين في باقات 5G التي تم إطلاقها في ديسمبر أكثر من 200 ألف عميل».

Ooredoo قطر

واجهت Ooredoo قطر ضغطا كبيرا، غير أنها تمكنت من تعزيز مكانتها الريادية خلال النصف الأول على الرغم من التحديات التي فرضها انتشار وباء كورونا في العالم، وأثره على إيرادات خدمات التجوال والقدرة على الوصول إلى مراكز الشركة. فانخفضت إيراداتها بنسبة 4٪ مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق ووصلت إلى 3,5 مليار ريال (كانت 3,7 مليار ريال في النصف الأول 2019). أما الأرباح قبل اقتطاع الفائدة والضريبة والاستهلاك وإطفاء الدين فبلغت 1,9 مليار ريال (كانت 2,1 مليار ريال في النصف الأول من 2019). وبلغ عدد العملاء خلال الفترة 3,4 ملايين عميل، مرتفعا بنسبة 1,3٪ عما كان عليه في الفترة ذاتها من العام السابق.

Ooredoo عمان

بلغت إيرادات Ooredoo عمان خلال الفترة 1,3 مليار ريال، منخفضة بنسبة 4٪ مقارنة بإيرادات النصف الأول من 2019 وذلك نتيجة لانخفاض إيرادات خدمات الاتصالات مسبقة الدفع وإيرادات خدمة التجوال، بالإضافة إلى تناقص المبيعات نظرا لإغلاق مراكز مبيعات التجزئة (لمدة 14 أسبوعا). ومددت الشركة عرض الاتصالات المحلية المجانية لأفراد المجتمع لدعم مبادرة «خليك بالبيت» خلال الفترة. وانخفضت الأرباح قبل اقتطاع الفائدة والضريبة والاستهلاك وإطفاء الدين في النصف الأول من 2020 بنسبة 7٪ ووصلت إلى 684 مليون ريال مقارنة مع ما كانت عليه في الفترة ذاتها من العام الماضي.

Ooredoo الكويت

حققت Ooredoo الكويت إيرادات بلغت 1,2 مليار ريال نهاية النصف الأول من 2020، منخفضة بنسبة 10٪ عما كانت عليه في النصف الأول من العام الماضي، إذ إن الإجراءات التي تم تطبيقها لمواجهة انتشار فيروس كورونا مثل توفير 5 غيغابايت من الإنترنت مجانا كل يوم، والمكالمات المحلية المجانية غير المحدودة أثرت على سوق الكويت التي تشهد منافسة عالية.

وقد كان لانخفاض الإيرادات تأثير سلبي على أرباح Ooredoo الكويت قبل اقتطاع الفائدة والضريبة والاستهلاك وإطفاء الدين في النصف الأول 2020 التي بلغت 316 مليون ريال مقارنة مع 432 مليون ريال في الفترة ذاتها من العام الماضي. وقامت الشركة بتحسين خططها لتحقيق الكفاءة وتخفيض التكاليف بشكل أكبر وذلك لتتمكن من التحكم في الضغوط على إيراداتها.

آسياسل ـ العراق

أثرت الإجراءات التي اتخذتها الحكومة للحد من انتشار جائحة كورونا على نتائج آسياسل لفترة نصف السنة المنتهية في 30 يونيو 2020. فقد وصلت إيرادات الشركة خلال النصف الأول من 2020 إلى 1,9 مليار ريال، منخفضة بنسبة 10٪ مقارنة بذات الفترة من العام الماضي. ونتيجة لذلك، انخفضت الأرباح قبل اقتطاع الفائدة والضريبة والاستهلاك وإطفاء الدين في النصف الأول من 2020 لتصل إلى 828 مليون ريال (كانت 970 مليون ريال في النصف الأول من 2019).

Ooredoo الجزائر

مازالت Ooredoo الجزائر تتأثر بتحديات اقتصادية، ومنافسة شديدة في الأسعار وانخفاض في قيمة العملة المحلية، إذ انخفضت قيمة الدينار الجزائري بنسبة 3٪ هذا العام مقارنة بالعام الماضي. وحققت الشركة في النصف الأول 2020 إيرادات بلغت 1,1 مليار ريال منخفضة بنسبة 11٪ مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي. ونتيجة لذلك، انخفضت الأرباح قبل اقتطاع الفائدة والضريبة والاستهلاك وإطفاء الدين في النصف الأول من 2020 لتصل إلى 828 مليون ريال (كانت 970 مليون ريال في النصف الأول من 2019).

Ooredoo تونس

حققت Ooredoo تونس إيرادات بلغت 731 مليون ريال في النصف الأول من 2020، وشكل ذلك ارتفاعا في الإيرادات بنسبة 6٪ مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق، على الرغم من تراجع الظروف الاقتصادية التي نتجت عن تنفيذ الإجراءات الحكومية لاحتواء انتشار فيروس كورونا. وانخفضت الأرباح قبل اقتطاع الفائدة والضريبة والاستهلاك وإطفاء الدين في النصف الأول من 2020 بنسبة 2٪ وبلغت 314 مليون ريال، نتيجة لارتفاع مخصصات الديون المعدومة كما تبين ذلك من الظروف الاقتصادية.

إندوسات Ooredoo

تواصل إندوسات Ooredoo تحقيق نمو قوي، إذ بلغت إيراداتها 3,4 مليارات ريال خلال النصف الأول من 2020 وشكل ذلك ارتفاعا بنسبة 6٪ مقارنة بالفترة ذاتها من 2019. وتحقق ذلك النمو مدفوعا بتطبيق استراتيجية الشركة التي تقضي باستهداف العملاء الذين يشكلون هامش ربح أعلى من الذين يسهمون في نمو معدل الإيرادات لكل مستخدم ARPU ليصل إلى أعلى مستوى له في 5 سنوات، والنمو القوي في حركة البيانات نتيجة لمبادرات العمل من المنزل خلال جائحة كورونا.

Ooredoo ميانمار

حققت Ooredoo ميانمار مجموعة جيدة من النتائج في النصف الأول من 2020، حيث نمت قاعدة عملائها في الوقت الذي استمرت فيه الشركة بالعمل وفق أجندتها للتحول الرقمي. وارتفعت قاعدة عملاء Ooredoo ميانمار في النصف الأول 2020 بنسبة 34٪ ليصل عددهم إلى 14,8 مليون عميل مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق.

وارتفعت إيرادات الشركة في النصف الأول من 2020 بنسبة 8٪ ووصلت إلى 580 مليون ريال مقارنة بالفترة ذاتها من 2019، مدعومة بارتفاع قيمة العملة ونمو قوي في استهلاك البيانات، والتي عادلت الانخفاض في إيرادات خدمات الصوت.

المؤشرات التشغيلية

● التصدي لكورونا، من خلال استمرار اهتمام مجموعة Ooredoo الكبير بتخفيف آثار كورونا خلال الربع الثاني 2020، وكان من بين الإجراءات التي تم اتخاذها تعزيز تدابير الصحة والسلامة، وإطلاق مبادرات لتشجيع الموظفين على العمل من المنزل، واستمرارها في توفير خدمات الاتصالات للعملاء دون انقطاع.

● واصلت مجموعة Ooredoo ريادتها عالميا في نشر تكنولوجيا 5G على نطاق تجاري، حيث كانت Ooredoo عمان أحدث شركات المجموعة التي تطلق خدمة الإنترنت المنزلي عبر 5G، الأمر الذي أتاح للعملاء تجربة خدمة الإنترنت بسرعة تصل إلى 10 أضعاف الخدمة المنزلية الحالية، مع توفير إمكانية الوصول إلى الإنترنت عالية السرعة إلى مناطق جديدة في السلطنة.

● حافظت مجموعة Ooredoo على ترتيبها العالمي في نسخة 2020 من تقرير «300 Telecoms»، باعتبارها واحدة من أفضل 50 علامة تجارية لشركة اتصالات عالمية، حيث بلغت قيمة علامتها التجارية 3,5 مليارات دولار أميركي.

الأيوب يطالب بتأسيس اتحاد ملاك للسكن العمودي

سعود الأيوب

قال الخبير العقاري والمدير العام في شركة سلم العالمية سعود الأيوب إن قانون رقم 8 لسنة 2008 مجحف ومدمر للاقتصاد، لاسيما لقطاع العقار السكني في الكويت، مؤكدا على أنه آن الأوان لإلغاء القانون، خاصة في ظل الظروف الحالية بسبب أزمة كورونا، نظرا لضرره الكبير على المواطن الكويتي، وشركات التطوير العقاري والاقتصاد بشكل عام، حيث تم حرمان البنوك المحلية من فرصة تقديم خدماتها التمويلية للراغبين في شراء السكن الخاص.

وأضاف الايوب في تصريح صحافي أنه بسبب قانون 8 تم هروب شركات التطوير العقاري للخارج الأمر الذي أدى الى شح في عمليات التطوير السكني محليا، الذي ما زلنا نعاني منه حتى الآن، موضحا أنه من المتعارف عليه ان النشاط العقاري يرتبط ارتباطا وثيقا بالتمويل، مما يدعو إلى ضرورة إيجاد حل جذري من خلال سن القوانين والضوابط لكل من قانون التملك العقاري وقوانين التمويل العقاري في آن واحد، لافتا الى انه بعد منع الشركات من شراء وتطوير الأراضي السكنية أصبح المواطن الكويتي غير قادر على شراء قيلا سكنية وينتظر دوره في طلبات الرعاية السكنية.

وأشار الى انه في السابق كانت هناك منافسة بين شركات التطوير العقاري على الأراضي السكنية التي لا تخضع لتصرف الرعاية السكنية وكانت تؤدي الى تراجع الاسعار وهي لصالح المواطن بالنهاية، أما حاليا فيقوم المواطن بالبناء في المدن البعيدة الجديدة مثل مدينة صباح الأحمد.

وأوضح الايوب أن هناك حلولا سريعة وجذرية لبعض المواطنين من خلال السكن العمودي الذي بموجبه يجب تأسيس اتحاد للملاك من اجل تنظيم السكن العمودي، ومن هنا يجب على الحكومة أن تتساهل في منح الأراضي الاستثمارية ويكون التطوير 400٪ بدلا من 250٪ لافتا الى أن هذا الحل سيساعد في حل الأزمة الإسكانية بشكل عام، خاصة أن كل قطعة ارض استثمارية مساحتها ألف متر مربع يمكن أن تستفيد منها 12 عائلة كويتية، وكل قطعة ارض مساحتها 750 مترا مربعا يمكن أن تستفيد منها 9 عائلات، وكل قطعة ارض مساحتها 500 متر مربع تستفيد منها 6 عائلات، موضحا أن هذا الحل يعتبر من الحلول السريعة التي من الممكن ان توفر عددا كبيرا من السكن للأسر الكويتية.

وتوقع الايوب ان تزيد أسعار الأراضي السكنية رغم ما تشهده البلاد من أزمة بسبب فيروس كورونا المستجد، نظرا لان هذه السلعة محدودة وليست متوافرة وعليها طلبات بشكل كبير.

واقترح الأيوب أن يتم وضع ضوابط للقانون للحد من ارتفاع أسعار الأراضي ومنع المضاربين من التحكم في سوق العقار، من خلال الآتي:

ـ السماح فقط لشركات التطوير العقاري بتملك العقار، بشرط أن يكون رأسمالها 10 ملايين دينار بحد أدنى.

ـ تحديد مدة زمنية لشركة التطوير العقاري المتملكة للعقار لتطويره خلال مدة أقصاها 3 سنوات من تاريخ التملك.

ـ منع الشركات من اعادة بيع الأراضي الفضاء دون تطويرها.

ـ فرض رسوم عالية على الشركات التي لم تطور العقار خلال المدة المقررة.

ـ تسهيل قوانين وإجراءات استخراج التراخيص اللازمة للبناء.

ـ فتح مجال التمويل العقاري بشرط أن تكون الدفعة المقدمة من 20٪ إلى 30٪.

ـ السماح وسن قوانين الرهن العقاري.

ـ تصنيف شركات التطوير العقاري حسب السمعة والجودة وسابق الاعمال.

ـ إنشاء مؤسسة رقابية لمراقبة تلك الشركات.

ندوة «تحديات أصحاب المشاريع الصغيرة»: «الحزمة الاقتصادية» لم تنجح في تحقيق النمو

خليفة الياقوت

شيماء حسين

داود معرفي

أسرار حيات

قال المدير الشريك لمجموعة الياقوت والفوزان القانونية خليفة الياقوت ان هناك 3 عناصر أساسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تتمثل في دورها وأهميتها الاقتصادية وكيفية حمايتها، مبينا أن القانون عرفها بأنها المشاريع التي لا يتجاوز رأسمالها 500 ألف دينار وعدد عمالها لا يتجاوز الـ 150 عاملا، كما أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تدخل في نطاق المشاريع التجارية.

حديث الياقوت جاء خلال ندوة «صعوبات وتحديات لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة» التي نظمتها المنظمة الدولية لتمكين المرأة، والتي ناقشت مجموعة من الإشكاليات التي تواجه أنشطتهم وأعمالهم، مطالبين الأجهزة المنوطة بالدولة بضرورة وضع الحلول العاجلة وتذليل كل العقبات لدعم وتنمية قطاع المشروعات الصغيرة. وأضاف الياقوت أن نسبة كبيرة من فئة الشباب في الكويت هي التي تعمل في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لافتا إلى أن المساواة المطلقة في إيقاف القروض لمدة 6 اشهر للأفراد وللشركات والمشاريع غير معقول وهي مفسدة مطلقة ويجيب ان يكون هناك توصيف واضح وحزمة اقتصادية جادة، ويجب على البنوك أن تخصص ادارة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لخدمتهم ومساندتهم كونهم يستحقون الدعم سواء في تأجيل القروض أو تخفيض أو تأجيل الإيجارات.

وقال الياقوت إن مشروع قانون الإفلاس خصص بنودا ومواد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، مشيرا إلى ان القانون قدم إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة مساهمات وإعفاءات كي لا يتعرضوا للإفلاس، متمنيا أن يرى القانون النور في وقت قريب، مضيفا أن كل مبادر ومشروع يحتاج إلى كيان قانوني وليس مستشارا قانونيا، حيث ان البنيان القوي يحمي الشركة من الكثير من الإشكاليات التي يمكن أن تحدث في المستقبل حيث تحتاج الشركات إلى عقود مع مستثمرين واتفاقيات وصفقات وهي تحتاج إلى قانوني خبير تجنبا للوقوع في الأخطاء.

من جانبه، أكد الشريك والرئيس التنفيذي لشركة «كي بي سوفت» داود معرفي أن القروض والتسهيلات والمحفزات الكويتية غير جيدة ولم تحقق الهدف المنشود، موضحا أن إشكالية الإيجارات وغيرها من الحزمة الاقتصادية لم تخدم المشاريع ولا الشباب ولم تحقق أي خطوة في النمو الاقتصادي. ولفت إلى ان معظم الإجراءات التي تسعى الدولة لاتخاذها معطلة ولم تتقدم خطوة واحدة لدعم وإنجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وأشار معرفي إلى أن بند المناقصات في المشاريع الحكومية وفق تعديل القانون 74 لسنة 2019 والذي اقر لمساندة المشاريع الصغيرة والمتوسطة يكاد لا يخدم أي مشروع حيث أن المبادر يحتاج إلى مخاطبة الموظفين في الحكومة من أجل توعيتهم بحقوقه في المناقصات لجهلهم بالقانون وتلك هي التحديات.

وفي السياق نفسه، أوضحت عضو مجلس إدارة جمعية الشفافية الكويتية أسرار حيات، أن أكذوبة «صنع بالكويت» لا تجد حماية ودعما في المشاريع، حيث ان الابتعاد عن الحوكمة والشفافية بالصندوق الوطني لرعاية المشاريع الصغيرة والمتوسطة يعرقل نمو تلك المشاريع لاسيما ما يحقق أهداف المشاريع وفق خطة واضحة وما يدعم التسويق من قبل الصندوق لتنمية قدرة التنافسية.

وأفادت بأن الحوكمة بمفهومها تعمل على تحقيق الأهداف بأسلوب مهني وأخلاقي بكل مهنية وشفافية في توفير الخدمات الحكومية، مؤكدة أن المساءلة والشفافية غير متوافرة في الأجهزة الحكومية بالدولة وهو ما يعوق تحفيز وتشجيع الشباب على الانخراط في القطاع الحر، متسائلة عن سبب عدم دعم الاقتصاد وتحقيق التكامل والتوازن في المشاريع الاقتصادية والتنموية بالبلاد.

وعلي صعيد متصل، أفادت أمين سر الجمعية الكويتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، شيماء بن حسين بأن هناك معوقات كبيرة تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة فضلا عن عدم وجود هيئة رقابية للممولين وذلك لتعزيز خبرتهم، مؤكدة أن هناك حاجة للواسطة لغير الممولين من الصندوق وذلك في إنهاء الاجرءات اللوجستية وهي من اكبر العوائق للمشاريع غير ممولة.

بدورها، ذكرت عضو مجلس الشورى القطري ونائب الرئيس للشؤون الإدارية في المنظمة د.هند المفتاح أن دول الخليج تتشابه فيما بينها في معظم الأنشطة التجارية وتشجيع بيئة الأعمال ولاسيما منها ريادة الأعمال، مؤكدة أن قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة يتطلب بني لوجستية وقانونية وتشريعية لدعم هذه المشاريع، مؤكدة أن المرأة في الخليج تحتاج إلى دعم كبير من السلطات لتمكينها وتحفيزها بالتمويل وتذليل العقبات والتوعية والتدريب.

«وثاق» تبدأ تغطية «كورونا» بوثيقة تأمين السفر

فواز المزروعي

أعلنت شركة وثاق للتأمين التكافلي عن إضافتها لتغطية خطر الإصابة بڤيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، وذلك ضمن وثيقتها الخاصة بتأمين السفر، وتشمل تغطية المصاريف الطبية الطارئة عند الإصابة بالڤيروس حتى استقرار الحالة، إضافة إلى التغطيات الأخرى التي تتضمنها الوثيقة. وفي هذا السياق، قال مساعد الرئيس التنفيذي للإنتاج والتسويق والتطوير بالشركة فواز سعد المزروعي، في بيان صحافي، إن هذه التغطية الجديدة تأتي في إطار حرص الشركة على تلبية احتياجات العملاء، والامتثال لاشتراطات السلطات الصحية في البلاد بضرورة توافر هذه التغطية التأمينية للمسافرين.

وأوضح أن وثيقة السفر التي تتضمن تغطية خطر الإصابة بـ (كورونا)، تغطي جميع دول العالم، وهي متاحة للأفراد والعائلات، حيث تشمل الأعمار من 3 أشهر الى 75 عاما، مشيرا إلى أنه يمكن لحاملها تقديمها لإتمام إجراءات سفره لدى السفارات والهيئات وخطوط الطيران. وذكر أن الوثيقة توفر تغطية خاصة لدول الاتحاد الأوروبي (الشنغن)، لافتا إلى أن التغطية التأمينية الأساسية تبدأ بـ 50 ألف دولار وتصل الى 500 ألف دولار كتغطية بلاتينية. وبين أن سعر الوثيقة يعتمد على مدة السفر التي تبدأ من أسبوع وتصل إلى سنة وذلك من خلال وثيقة سنوية تغطي عدة سفرات، موضحا أن الأسعار تبدأ من 4 دنانير للفرد الواحد للتغطية لمدة أسبوع، وتصل إلى 146 دينارا للتغطية العائلية، وذلك وفقا للوثيقة السنوية التي تغطي عدة سفرات، والوثيقة العائلية تشمل الزوج والزوجة ولعدد غير محدد من الأولاد الذين لا يتجاوز أعمارهم 18 عاما كما يمكن لحامل الوثيقة إضافة تغطيات أخرى مثل بعض أنواع الرياضات ومنها الخطرة وخطر الإرهاب.